التقرير الربع سنوي

الربع الثاني ٢٠٢٥

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية
- يمكن للصندوق أيضا الاستثمار في أذون الخزانة وسندات الخزانة وسندات الشركات وسندات التوريق والودائع وفقا للنسب المسموح بها فى نشرة الاكتتاب.

الشراء/الاسترداد

- يقدم الصندوق شراء يومي و سيولة أسبوعية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوثيقة فى آخر يوم عمل مصرفى من كل أسبوع

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق أسهم مفتوح
تاريخ التأسيس	نوفمبر ١٩٩٥
سعر الوثيقة ج.م	٣٣٣.٦٩ ج.م.
اجمالي التوزيعات منذ التأسيس	٣٦.٥٧ ج.م.
كود بلومبرج الخاص بالصندوق	EFGBNQA
كود رويترز الخاص بالصندوق	٦٥٠٧٧٥٦٣

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	نبيل موسي
مساعد مدير الاستثمار	مصطفي عامر

بيانات التواصل

بنك القاهرة
تليفون ١٦٩٩٠
فاكس +٢٠٢-٢٤٠٣٧٣٠٣
+٢٠٢-٢٤٠٥٥٣٧٦
العنوان الالكتروني http://www.banqueducaire.com

محفظة الصندوق

أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الثاني ٢٠٢٥	٥.٨%
العائد منذ بداية العام	١٥.٤%
٢٠٢٤	٣٢.٩%
٢٠٢٣	٦٩.٢%
منذ ٥ سنوات	٢٨٢.٧%
منذ التأسيس	٣٧٧٧.٢%

توزيع الأصول

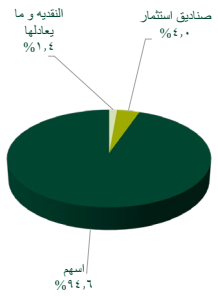

الاداء

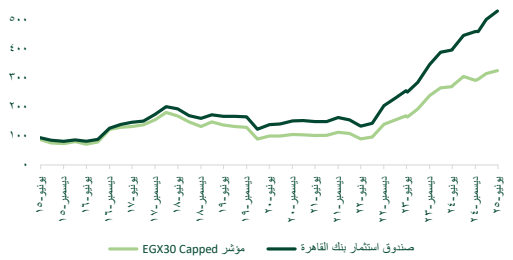

تحليل السوق

السوق الأمريكي

انهى السوق الأمريكي النصف الأول من ٢٠٢٥ مرتفعا ب٥,٥% لكن في ظل حركات تذبذب قوية و سريعة. بدأ المستثمرون العام بنظرة متفائلة للإدارة الامريكية الجديدة في ظل اعلانهم إزالة المعوقات البيروقراطية و القيام بسياسة مالية توسعية. و بناء عليه أرتفع مؤشر S&P ٥٠٠ب٤,٥% منذ بداية العام إلى ١٩ فبراير ليصل إلى أعلى قمة تاريخية عند ٦,١٤٤ نقطة.

و لكن مع اشتداد وتيرة الحرب التجارية بين الولايات المتحدة و شركائها التجاريين بدأ المستثمرون في التخوف من عدم وضوح رؤية تجاه نسب النمو المتوقعة في ظل معاناة الشركات من ارتفاع تكلفة المواد الخام و بناء عليه قررت التوقف عن أي خطط توسعية لحين وضوح الرؤية. و بناء عليه شهد السوق حركة تصحيحية قوية حيث انخفض السوق ب٢٠,٦% من القمة خلال الفترة من ١٩ فبراير إلى ٨ ابريل لينخفض المؤشر إلى ٤,٨٧٦ نقطة و يتحول العائد منذ بداية العام إلى سالب ١٧,١%.

أدى هذا التراجع الإدارة الامريكية إلى إيقاف الجمارك الجديدة لمدة ثلاثة اشهر من اجل التفاوض مع الشركاء التجاريين و تزامن ذلك مع قيام الشركات بنشر أرباح الربع الأول من ٢٠٢٥ محققة نسب نمو جيدة مدعومة بقطاع التكنولوجيا المستفيد من تطورات الذكاء الصناعي و هو ما أدى الى ان يعوض السوق كل خسائره و يرتفع ب٢٧,٢% من ٨ ابريل إلى ٣٠ يونيو لينهي المؤشر النصف الأول من العام عند قمة تاريخية جديدة و يصل إلى ٦,٢٠٥ نقطة مرتفعا ب٥,٥% منذ بداية العام.

إذا نظرنا للصورة من زاوية واسعة نجد أن السوق الأمريكي وصل إلى قاع في أكتوبر ٢٠٢٢ و تحول بعد ذلك السوق لاتجاه صعودي مدعوما بتطورات و اكتشافات الذكاء الصناعي. و من المتوقع أن السوق عندما يبدأ في الارتفاع بناء على اكتشافات جديدة ان تستمر رحلة الصعود لخمس سنوات و ذلك لأن الاكتشافات الجديدة تساعد في زيادة إنتاجية الاقتصاد و هو ما بدأت تظهر اثاره في عدة قطاعات في الاقتصاد الأمريكي. و بناء عليه نتوقع استمرار اتجاه السوق الصعودي إلى ٢٠٢٧ مع الوضع في الاعتبار أن خلال تلك الفترة سيشهد السوق حركات تصحيحية كالتي شهدها هذا العام إلا انه سيتم تجاوزها سريعا طالما الاقتصاد مستمر في النمو.

في النهاية نجد أن الأسواق تصعد بناء على أرباح الشركات و اتجاهات أسعار الفائدة و بناء عليه نجد ان اكتشافات الذكاء الصناعي ستؤدي إلى زيادة إنتاجية الاقتصاد و هو ما سيدعم أرباح الشركات في حين أن اتجاهات أسعار الفائدة إلى الانخفاض كما هو معلن و متوقع و لذلك نعتقد ان حركة السوق الصعودية مستمرة إلى ٢٠٢٧ رغم فرص حدوث حركات تصحيحية في الطريق دون تغيير في الاتجاه.

الأسواق الناشئة

تفوقت الأسواق الناشئة على السوق الأمريكي خلال النصف الأول من ٢٠٢٥ لأول مرة منذ سنوات حيث ارتفع مؤشر MSCIللأسواق الناشئة ب١٣,٧% مدعوما بالسوق الصيني عقب تقديم اكتشاف DeepSeekللذكاء الصناعي. من الجدير بالذكر أن الجزء الأكبر من تفوق أداء الأسواق الناشئة تحقق في الربع الأول من العام في حين ان أداء الأسواق الناشئة كان مشابها للسوق الأمريكي خلال الربع الثاني من ٢٠٢٥.

نعتقد أن الخطر على الأسواق الناشئة في المدى القصير هو تجديد فرض الجمارك التي تم إيقافها لمدة ثلاث شهور في ابريل الماضي من اجل التفاوض على اتفاقيات جديدة. نعتقد أن الخطر على الصين قليل في ظل اعلان الحكومة الامريكية توصلها لاتفاق لاطار عام لاتفاقية تجارة إلا أن تفاصيل الاتفاق لم تعلن حتى الان و لكن يظل الخطر على الدول الاسيوية الناشئة الأخرى التي يوجد خلل في الميزان التجاري بينها و بين أمريكا.

و بناء عليه نتوقع أن يستمر التذبذب على المدي القصير و لكن إذا نظرنا إلى المدى الطويل للأسواق الناشئة نجد أن الصورة إيجابية و ذلك للأسباب الاتية:

1. انخفضت قيمة الدولار الأمريكي امام العملات متوسط العملات الرئيسية ب١٠,٧% خلال النصف الأول من ٢٠٢٥ و تفضل الإدارة الامريكية الحالية الإبقاء على ضعف الدولار الأمريكي من اجل دعم صادراتها و الصناعة و هو ما يعني أن قيمة الدولار الأمريكي ستظل تحت ضغط في الفترة القادمة و هو ما يساعد في ارتفاع نسب نمو الاقتصاديات الناشئة.
2. بدأ بنك الاحتياطي الفيدرالي سياسة توسعية و رغم انه توقف حاليا عن خفض أسعار الفائدة من اجل تقييم اثر الجمارك المفروضة على التضخم إلا أنه من المتوقع أن يعاود خفض الفائدة خاصة في ظل الضغوطات السياسية و هو ما يساعد أيضا في ارتفاع نسب نمو الاقتصاديات الناشئة.
3. بدأ الاقتصاد الصيني في التعافي التدريجي و من المتوقع ان يحقق نسبة نمو المستهدفة من الحكومة ب٥% و في ظل وزن الصين النسبي المرتفع في مؤشر MSCIللأسواق الناشئة المقدرة ب٢٨% نعتقد أن هذا سيدعم الأسواق الناشئة بصورة عامه.

سوق الأسهم المصرية

ارتفعت قيمة السوق المصري ب١٠,٥%خلال النصف الأول من ٢٠٢٥ متماشيا في نفس الاتجاه مع الأسواق الناشئة. من الجدير بالذكر أن أرباح الشركات التشغيلية ارتفعت ب٢٥,٢% خلال الربع الأول من ٢٠٢٥ محققا نسب نمو اعلى من ارتفاع السوق إلا اننا لا نتوقع أن تحقق الأرباح طفرة كبيرة من هنا و لنهاية العام في ظل أن جميع الشركات قامت بضبط حساباتها على أسعار الصرف الجديدة عقب تحرير سعر الجنيه المصري في مارس ٢٠٢٤. و بناء عليه نتوقع أن أرباح الشركات خلال ٢٠٢٥ ستتراوح بين ٢٥-٣٠% و أن السوق سيرتفع بمعدل مماثل او افضل في ظل أن السوق يتداول على مضاعف ربحية متوقع لعام ٢٠٢٥ يقدر ب٥,٧ مرة و هو اقل ب٣٧% من متوسط الخمس سنوات السابقة المقدر ب ٩,٠ مرة.

نعتقد أن السوق المصري يفتقد الحافز القوي للارتفاع في ظل ان المستثمرين المحليين لديهم نسب استثمار مرتفعة في حين ان تواجد المستثمرين الأجانب محدود عند ٧% من اجمالي تداول السوق مقارنة ب١٥% في نهاية ٢٠٢١. نعتقد ان فرص انخفاض السوق المصري بنسبة كبيرة في الفترة المقبلة تعد محدودة في ظل أن الأرباح التشغيلية تنمو بشكل اسرع بكثير من أرباح الشركات و أن السوق يتداول على تقييمات منخفضة و هو ما سيبقي فرص الاستحواذ كحافز رئيسي للسوق خلال العام.